طالبت باغلاق معتقل غوانتانامو والكشف عن اسماء الذين قضوا فيه

اليمن: منظمة حقوقية تتهم واشنطن بقتل معتقلي غوانتانامو الثلاثة

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

اتهمت منظمة هود للدفاع عن الحقوق والحريات في اليمن السلطات الامريكية بقتل معتقلي غوانتانامو الثلاثة الذين قالت واشنطن انهم انتحروا قبل ايام داخل ذلك المعتقل وهما سعوديان ويمني.

ودعت منظمة هود «علماء اليمن واحزابها السياسية ومنظمات المجتمع المدني الى اتخاذ موقف معلن متحرك عملي ضد الجريمة التي اقترفتها الحكومة الامريكية في قتل ثلاثة من المعتقلين احدهم مواطن يمني من معتقلي غوانتانامو وعلى رأس من تدعوهم للتحرك الشيخ عبد المجيد الزنداني واحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم وحكومته المفترض انها المسؤولة عن حماية حقوق مواطنيها في الداخل والخارج».

ودانت هذه المنظمة التي تعتبر الابرز في اليمن ما وصفته بالصمت اليمني والعربي (الذليل) ازاء مقتل ثلاثة من معتقلي غوانتانامو على يد مسؤولين امريكيين، حسب قولها في بيان نشرته امس في موقعها الاخباري على الانترنت.

واستنكرت «الصمت الذليل للحكومة اليمنية وهيئاتها الحزبية وعلمائها وصفوة مثقفيها امام هذه الجريمة المستمرة التي ترتكبها الادارة الامريكية في حق المواطنين اليمنيين المعتقلين في هذا السجن الرهيب الذي يعتبر الرمز الابرز في عالم اليوم لانتهاك حقوق الانسان».

ودعت هود مختلف الهيئات الى القيام بـ«جنازة رمزية يتقدمها علماء اليمن وقادة احزابه للمواطن اليمني الشهيد الذي نما الى علم هود ان اسمه احمد عمر عبد الله الحكيمي من اهالي محافظة تعز».

وشددت مطالبتها «العلماء الى دعوة المجتمع اليمني الى اقامة صلاة الغائب على روح الشهيد القتيل ورفيقيه من اخواننا مواطني المملكة العربية السعودية وبهذه المناسبة الحزينة ندعو علماء المملكة العربية السعودية للقيام بذلك ايضا».

وكانت واشنطن اعلنت الاسبوع الماضي عن انتحار ثلاثة من المعتقلين العرب في معتقل غوانتانامو الامريكي في كوبا، وهما سعوديان واليمني محمد عمر الحكيمي.

وطالبت منظمة هود الحقوقية اليمنية بضرورة فتح تحقيق دولي في هذه الحادثة «حيث لا يمكن الاخذ بقول الادعاء الامريكي دون تحقيق مستقل ومحايد». وحملّت هود في بيان سابق لها الادارة الامريكية مسؤولية الحادث في كل الظروف والاحوال.

واضافت «يجب الضغط على الادارة الامريكية لانهاء معاناة المعتقلين في غوانتانامو وابو غريب والسجون السرية».

كما طالبت الحكومة اليمنية بالقيام بدورها ازاء مواطنيها وعدم المشاركة في دفن الجثة قبل التحقيق في الحادثة، كما طالبت جميع نشطاء حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني في اليمن والوطن العربي بـ«العمل على جعل جنازات هؤلاء الاشخاص تظاهرة دولية ضد انتهاكات حقوق الانسان التي تمارسها الادارة الامريكية باسم الحرب على الارهاب وصولا لاغلاق المعتقلات ومحاسبة من كانوا وراءها».

الى ذلك نفى وزير الخارجية اليمني ابوبكر القربي ان تكون وزارته تاكدت من هوية المعتقل اليمني المتوفى في غوانتانامو والذي اعلن انه يمني اضافة الى سعوديين آخرين.

ونسب موقع (الصحوة نت) الاخباري للقربي «ان الشخص الذي قيل انه انتحر سبق وان رفض مقابلة الوفد الامني اليمني الذي زار المعتقل للتأكد من هويات المعتقلين الذين يقال انهم يمنيون، وبرر موقفه بأنه ليس يمنيا».

واوضح القربي ان سفارة اليمن في واشنطن هي من تلقت المعلومات عن القتيل وليس سفارة واشنطن في صنعاء، وانه «في حال انتهاء التحقيقات واثبات هويته فسيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة». واكد القربي ان اسم الشخص الذي قيل انه انتحر في غوانتانامو هو علي عبد الله احمد.

وكانت منظمة هود طالبت الحكومة الامريكية باغلاق معتقل غوانتانامو والافراج عن جميع المعتقلين فيه واعلان اسماء الذي قضوا حياتهم داخل المعتقل.

وقالت في رسالة وجهتها لواشنطن عبر سفيرها في صنعاء توماس كراجيسكي «تابعت هود باهتمام شديد وقلق بالغ الانباء التي تناقلتها وكالات الانباء العالمية عن انتحار ثلاثة من معتقلي غوانتانامو بينهم احد المعتقلين اليمنيين في ظروف غامضة».

واضافت «وحيث ان الولايات المتحدة الامريكية تصر على ان يبقى معتقل غوانتانامو نقطة سوداء في تاريخها والانسانية جمعاء من خلال اصرارها على عدم اغلاق هذا المعتقل السيئ الصيت والذي يعد احد ابرز اشكال الانتهاكات لحقوق الانسان وحرياته في العصر الحاضر، فاننا نأمل منكم ايصال رسالتنا الى حكومتكم بالمطالبة باغلاق هذا المعتقل وكافة المعتقلات المخالفة للعهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان والدستور الامريكي، والافراج عن جميع المعتقلين، كما نأمل ان يتم الكشف عن اسماء المعتقلين الذين قضوا حياتهم داخل هذا المعتقل».

قمة سودانية ـ اريترية في الخرطوم بشأن احلال السلام في شرق السودان

الخرطوم ـ من محمد علي سعيد:

عقد الرئيسان السوداني والاريتري امس في الخرطوم قمة هي الاولى منذ خمس سنوات الهدف منها انهاء الاضطرابات في شرق السودان والذي تأجلت المفاوضات بشأنه الى الجمعة بعد ان كانت مقررة الثلاثاء في اسمرة.

وعقد الرئيسان عمر حسن البشير واسياس افورقي اللذان يعود آخر لقاء بينهما الى قمة السلطة الحكومية للتنمية في 2001 في الخرطوم، اجتماعا ثنائيا اثر وصول الرئيس الاريتري الى قصر الرئاسة.

وتأتي الزيارة في اطار تحسن كبير في العلاقات بين البلدين بعد ان كانا يتبادلان الاتهامات بدعم حركات تمرد في البلد الاخر.

وقد قررا رفع العلاقات بينهما الى مستوى السفراء وقدم سفير اريتريا الجديد عيسى احمد عيسى اوراق اعتماده الى البشير الذي يفترض ان يرسل قريبا سفيرا الى اسمرة.

ومن المتوقع ان يناقش الرئيسان الجهود المبذولة لوضع حد للتمرد في شرق السودان.

واكد محمود غندور من حركة مؤتمر البجة الرئيسية في جبهة الشرق لـ«فرانس برس» ان تاجيل المفاوضات في اسمرة حول شرق السودان الى الجمعة تم بانتظار ما ستسفر عنه قمة الخرطوم.

واضاف غندور ان «الرئيس افورقي يزور الخرطوم للتباحث خصوصا في الوضع في شرق السودان والمفاوضات التي ترعاها اريتريا، وقد تقرر تاجيل المفاوضات لمعرفة ما ستسفر عنه المباحثات مع البشير».

ويرأس وفد الخرطوم الى مباحثات اسمرة مستشار الرئيس السوداني وزير الخارجية السابق مصطفى عثمان اسماعيل ويرافقه وزير الحكم المحلي عبد الباسط سبدرات وقادة حركة التمرد السابقة في الجنوب.

وقال غندور ان جبهة الشرق «متفائلة بنجاح المفاوضات اذا كانت الحكومة صادقة في التوصل الى حل للنزاع».

وفشلت عدة مبادرات رعتها ليبيا لانهاء المواجهات المتفرقة بين جبهة الشرق والقوات الحكومية في شرق السودان حيث تسيطر الجبهة على شريط محاذ للحدود الاريترية حول مدينة همشكوريب.

وشكلت جبهة الشرق السنة الماضية لتضم مؤتمر البجة، الذي يمثل اكبر عشائر المنطقة، وعرب الرشيدية، للمطالبة بحكم ذاتي اوسع وتوزيع افضل للموارد في هذه المنطقة المهمشة والفقيرة.

كما تلعب حركة العدل والمساواة الناشطة في دارفور، غرب السودان، دورا في شرق السودان. ولم تدع الحركة الى مفاوضات اسمرة. وهي رفضت التوقيع على اتفاق السلام حول دارفور في ابوجا في ايار (مايو) مع حركة تحرير السودان لعدم تلبية مطالبها بتعيين نائب لرئيس السودان من المنطقة.

وتامل الخرطوم ان تؤدي مفاوضات اسمرة الى «سلام شامل ووضع حد للنزاعات في الجنوب والشرق والغرب وان تتيح للسودان التركيز على اعادة الاعمار»، حسبما اعلن اسماعيل بعد لقاء في القاهرة مع الرئيس حسني مبارك الاحد.

وتلقي مسألة اخرى بثقلها على المفاوضات وهي الانسحاب المرتقب لمقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان، حركة التمرد الجنوبية السابقة، من مناطق تسيطر عليها جبهة الشرق. وشكل متمردو الشرق تحالفا مع متمردي الجنوب السابقين بعد ان حملوا السلاح في مواجهة الحكومة في 1996، لكن مع توقيع المتمردين الجنوبيين اتفاق سلام مع الخرطوم في مطلع 2005، تم الاتفاق على ان يسحبوا قواتهم.

وفي هذا الوقت، توجه مستشار الرئيس السوداني مصطفى عثمان اسماعيل مع الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى امس الاثنين الى ليبيا في زيارة قصيرة لم يعلن عنها سابقا للتباحث حول الوضع في الاراضي الفلسطينية والعراق والسودان والصومال، كما قال مسؤول في الجامعة العربية. واقترح الرئيس السوداني الذي يرأس القمة العربية عقد قمة عربية تشاورية حول هذه الملفات في رسالة نقلها اسماعيل الى مبارك الاحد. (رويترز)

الرئيسان السوداني والاريتيري عمر البشير واسياس افورقي اثناء اجتماعهما في الخرطوم امس

الرئيس السوداني يعلن العفو عن افراد الحركات المسلحة الموقعة على اتفاقية سلام دارفور

■ الخرطوم ـ قنا: اصدر الرئيس السوداني عمر البشير قرارا جمهوريا امس باعلان العفو العام عن افراد الحركات المسلحة الموقعة على اتفاقية سلام دارفور بابوجا والملتحقين بها واطراف المصالحات القبلية التي جرت بولايات دارفور الثلاث واعتمدت بواسطة الجهات المختصة بالدولة للذين انحازوا لاتفاق سلام دارفور والتزموا به.

واكد السيد عثمان محمد يوسف كبر والي ولاية شمال دارفور ان اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها مؤخرا تمضي نحو غايتها من اجل بسط الامن وتحقيق السلام والاستقرار بولايات دارفور.

جاء ذلك في بيان قدمه امس بالفاشر لوفد برلماني الماني يزور الاقليم حاليا ودعا الوالي المجتمع الدولي الى التعاون الكامل مع السودان لازالة العقبات التي تواجه الاتفاقية وفي مقدمتها ضرورة انضمام حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان جناح عبد الواحد الى الاتفاقية فضلا عن اهمية مساهمة المجتمع الدولي في برامج المساعدات الانسانية والعودة الطوعية للنازحين.

وأقر الوالي بوجود بعض الاشكالات والصعوبات في تنفيذ الاتفاقية سيما في الجوانب الانسانية والامنية.

ومن جانبه قال رئيس وفد البرلمان الالماني ان الزيارة للولاية تاتي بغرض الوقوف ميدانيا على حقيقة الاوضاع الامنية والانسانية بالاقليم ودفع عملية السلام بولايات دارفور.

حلف الاطلسي يتلقى طلباً من الاتحاد الافريقي لتدريب قواته في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

اجمعت الاحزاب السودانية المعارضة على قبول القوات الدولية في دارفور بشروط صرح بها زعماء الاحزاب كل على حدة الا انها بدت متقاربة، الا ان زعيم حزب المؤتمر الشعبي الدكتور حسن الترابي نبه الامم المتحدة بألا تكون القوات مستفزة في وقت يدرس فيه مسؤولون في حلف شمال الاطلسي وعدة عواصم غربية طلباً تقدم به الاتحاد الافريقي لتوفير وإيداع مدربين عسكريين وسط قواته المنتشرة في إقليم دارفور بغرب السودان. وقال امين عام الحلف ياب دي هوب سيفر إن الطلب سيناقش مساء الخميس باجتماع وزراء دفاع الحلف الذي سيعقد ببروكسل، واعلن عن انه يمثل خطوة إيجابية لما سبق وان تمت مناقشته بشأن ازمة دارفور، مما يمثل تقدماً للامام على حد قوله. ومن المتوقع ان يعكف مدير المركز الاستراتيجي برئاسة الناتو، العقيد البريطاني ديفيد شورت على وضع خطة مفصلة لبعثة التدريب المقترحة، إذا ما وافق الوزراء على ذلك الطلب.

وكان مسؤولون من الشق السياسي للبعثة التقييمية التي وصلت الخرطوم مؤخرا لاجراء مشاورات حول نقل مهام الاتحاد الافريقي في دارفور الى المنظمة الدولية اجتمعوا مع زعماء احزاب الامة الصادق المهدى والمؤتمر الشعبي الدكتور حسن الترابى والشيوعي محمد ابراهيم نقد، و نائب رئيس الحزب الاتحادي علي محمود حسنين، وقبل ذلك اجتمعوا الى كل من وزير الداخلية البروفيسور الزبير بشير طه ومستشار الرئيس البشير الدكتور مجذوب الخليفة احمد.

وقال المهدي للصحافيين عقب الاجتماع الذي امتد لساعتين بفندق هيلتون بالخرطوم ان الاجتماع اكتمل في اطار توسعة المشاورات مع القوى السياسية والتي كان ابتدرها اعضاء مجلس الامن قبل ايام، واشار الى ان اللقاء تناول العقبات التي تعترض نشر قوات دولية في الاقليم المضطرب بجانب الصعوبات الحائلة دون تطبيق اتفاق ابوجا ورؤى الاحزاب السياسية للمخارج.

وذكر المهدي ان افادات القادة كانت متقاربة واتفقت على ان اتفاق ابوجا بشكله الراهن غير مجدٍ وان الضغط على افراد لإبرامه لا يعدّ المخرج من الازمة مما يستلزم البحث عن منافذ اخرى، موضحا ان المجتمعين اكدوا على ان نقل المهام الى الامم المتحدة يعد امرا طبيعيا في ظل عجز الاتحاد الافريقي عن اداء مهامه، واشار الى ان موفدي الامم المتحدة والاتحاد الافريقي طالبوا قادة الاحزاب بتقديم مقترحات لضمان نجاح عمل الامم المتحدة في دارفور وقال المهدي ان المجتمعين ابلغوهم بضرورة التزامها الحياد وضبط المهام مع وضع اطار زمني معين لاكمال مهامها.

من جانبه قال الامين العام للمؤتمر الشعبي حسن الترابي للصحافيين ان اللقاء مع الجانب السياسي للبعثة ركز على قضية نشر قوات الامم المتحدة في دارفور بناء على اتفاق ابوجا، وقال ان القادة شرحوا للبعثة الفارق بين اتفاقى نيفاشا وابوجا اذ ان الاول اطر في نطاق ضيق وحاصر الثاني الذي ساء على ضيقه واضحى منعدم القبول، واشار الى انهم نبهوا الامم المتحدة للاخذ في الاعتبار حين تقرر الدخول عدم الظهور بشكل «مستفز» في اشارة الى ان تكوين القوات ينبغي ان يكون من دول صديقة تهتم بالامور الانسانية، واردف بان البعثة اخطرت بالمصاعب الامنية التي قد تواجه عمل القوات بسبب البعد عن حل جذري لدواعي الأزمة في دارفور، واشار الترابي الى ان الوفدالامي حرص على الاستماع الى مدي قبول الشارع السوداني لفكرة احلال القوات الدولية في دارفور وكيفية تجنب مثيرات الحساسية لدي عامة الشعب وقال «قلنا لهم اذا جاءت قوى معينة ستثير الحساسية» لكنه نوه الى ان القرار النهائي بقبول القوات او رفضها متروك للحكومة والامم المتحدة وتابع «نحن لم نشاور عندما اتفقوا على نشر 10 الاف في الجنوب او 7 الاف من الافارقة في دارفور»، وحذر الترابي من ان رفض الحكومة لدخول القوات الى دارفور من شأنه دفع جهة واحدة ـ في اشارة الى الولايات المتحدة ـ للتدخل اسوة بما فعلت في العراق وافغانستان خاصة اذا ما استخدمت صور المعاناة الانسانية في دارفور لتهييج اللوبي الضاغط في اوروبا والعالم..

وفي السياق ذاته قال الدكتور مجذوب الخليفة الذي التقى الشق السياسي من البعثة امس ان المباحثات اكدت ضرورة بذل اقصى السبل لتنفيذ اتفاق سلام دارفور وتعزيز دور الاتحاد الافريقى، واضاف فى تصريحات صحافية «ركزنا على اولوية تنفيذ الاتفاق وتعزيز الاتحاد الافريقى وهذا هو الدور الاساسى للامم المتحدة، وعبرنا عن رفضنا لدخول قوات دولية الى دارفور تحت الفصل السابع».

في الاثناء شرعت حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور في تجميع عدد من المعلومات والبيانات التي تثبت تورط حكومة الرئيس التشادي إدريس ديبي في دعم فصائل مسلحة بدارفور في نزاعها مع الحكومة.

وقال الطيب احمد إبراهيم قائد الحركة بمنطقة كفوت بشمال دارفور مقرر لجنة الترتيبات الامنية بالحركة وأحد الموقعين على اتفاق سلام ابوجا «لدينا معلومات تؤكد دعم حكومة الرئيس التشادي لبعض الحركات والفصائل المسلحة بدارفور بعد الوصول إلى اتفاق سلام ابوجا» الموقع بين حركته والحكومة في الخامس من شهر ايار (مايو) المنصرم، معلناً عن عزمهم تقديم كافة الادلة والبراهين التي تثبت تورط الحكومة التشادية في الصراع بإقليم دارفور إلى عدد من الجهات الدولية والإقليمية، وقال إن الحكومة التشادية دعمت بعض الفصائل بالاسلحة والعتاد بعد الوصول إلى اتفاق السلام بالعاصمة النيجيرية.

وعلى صعيد متصل فقد اتهم الرئيس التشادي ادريس ديبي السودان بتهديد امن افريقيا الوسطي برمتها من خلال تصدير نزاعه الداخلي الى بلاده على حد تعبيره، وقال خلال لقائه مع وفد مجلس الامن في انجمينا ان التهديد الامني الذي تتعرض له بلاده ومنطقة وسط افريقيا من عمل الخرطوم. والقى ديبي كلمته وسط حراسة امنية مشددة للغاية، اتهم فيها الحكومة بدعم المتمردين في بلاده.

واعلن وزير الخارجية التشادي احمد علامي ان الرئيس ديبي سيرفع شكوى الى مجلس الامن ضد السودان متهما اياه بمساندة المتمردين التشاديين الذين يسعون للاطاحة به.

مسلحون يقتلون تسعة اشخاص في هجوم بجنوب السودان

■ جوبا ـ رويترز: قال ضابط بالجيش امس ان مسلحين قتلوا تسعة اشخاص في هجوم على مشارف العاصمة الجنوبية السودانية جوبا مساء الاحد.

وقال مقيمون ان المسلحين كانوا من الجماعة الاوغندية المتمردة المسماة بمنظمة جيش الرب للمقاومة وان الاجانب كانوا يعملون لدى شركة روسية لانشاء الطرق. قال اكول الضابط في جيش تحرير السودان التابع للحكومة لـ«رويترز» ان الهجوم الذي وقع حوالى الساعة العاشرة مساء (1900 بتوقيت غرينتش) كان في منطقة جوميا على الضفة الشرقية لنهر النيل وعلى بعد بضعة كيلومترات من وسط المدينة. واضاف اكول ان تسعة اشخاص اخرين جرحوا بينهم طفلان وخمس نساء. وقال ان جيش تحرير السودان الحركة المتمردة السابقة التي تخضع الان لقيادة الحكومة الاقليمية لجنوب السودان ارسل جماعات بحث لتعقب المهاجمين. وقال شهود العيان انه في الصباح لجأ المئات من القرويين الى مجمع يقع حول محطة ارسال اذاعة جوبا التي يوجد بها وحدة صغيرة من الشرطة. وتقوم حكومة جنوب السودان بتنظيم محادثات مع جيش الرب للمقاومة على امل اقناع المنظمة بمغادرة البلاد. وجيش الرب للمقاومة معروف بقتله المدنيين وخطف الاطفال وتشويه ضحاياه في حملة ليس لها أهداف سياسية معلنة بوضوح. ولجأت هذه المنظمة الاوغندية الى جنوب السودان الذي خاض حربه الاهلية الخاصة على مدى 21 عاما قبل توقيع اتفاق السلام في كانون الثاني (يناير) 2005.

السلطات المصرية تفض مظاهرة بالقوة وتعتقل 110 من مؤيدي «الإخوان»

■ القاهرة ـ يو بي آي: قالت جماعة الإخوان المسلمين ان السلطات المصرية اعتقلت امس أكثر من 100 من مؤيديها خلال احتجاجهم على محاكمة أحد قياديي الجماعة في مدينة الزقازيق شمالي مصر.

وقالت الجماعة في بيان ان قوات الامن المركزي القت القبض على 110 من نشطاء الإخوان المسلمين خلال تظاهرهم للمطالبة بالإفراج عن القيادي حسن الحيوان الذي أمرت محكمة أمن الدولة العليا –طوارىء في الزقازيق امس الاثنين بالإفراج عنه بعد تبرئته من التهم الموجهة اليه «بالبلطجة ومنع الناخبين من التصويت بدائرة فاقوس بالشرقية (حوالي 140 كيلومترا شمال شرق القاهرة) وحيازة أسلحة بدون ترخيص والانتماء لجماعة الإخوان». وأضافت الجماعة ان أكثر من عشرة آلاف شرطي حاصروا المظاهرة واستخدموا القوة لتفريقها.

وتابعت ان الشرطة استخدمت «قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والهراوات» للتعامل مع متظاهري الإخوان الذين قدروا بحوالي ألفي شخص مما أدى إلى إصابة 10 منهم على الأقل.

وكانت الشرطة اعتقلت الحيوان (47 عاما) في كانون الأول (ديسمبر) الماضي خلال الإنتخابات البرلمانية التي حقق فيها الإخوان تقدما تاريخيا بحصولهم على 88 مقعدا في البرلمان من مجموع مقاعده البالغة 454 مقعدا.

وتقول جماعة الإخوان المسلمين ان الشرطة لا زالت تحتجز نحو 600 من قياداتها وأعضائها اعتقلوا لأسباب مختلفة منها الإحتجاج على قانون الطوارىء الذي قامت الحكومة بتمديده لمدة عامين في نيسان (أبريل) الماضي او التضامن مع مطالب قضاة إصلاحيين يطالبون بسن قانون يحد من تدخل الحكومة في شؤونهم الإدارية والمالية.

وعلى الرغم من حظرها في عام 1954 الا ان الجماعة تتمتع بهامش واسع من الحركة في النقابات والأندية والجامعات.

متظاهرة مصرية تردد هتافات معادية للنظام اثناء تظاهرة في القاهرة امس

وزير الخارجية السوداني يزور فرنسا وبلجيكا

■ الخرطوم ـ يو بي آي: يبدأ وزير الخارجية السوداني لام أكول اليوم الثلاثاء زيارة رسمية إلى كل من فرنسا وبلجيكا.

وقال متحدث باسم الخارجية السودانية امس إن أكول سيتوجه مساء امس الاثنين إلى فرنسا ليبدأ غدا محادثات مع وزير الخارجية فيليب دوست بلازي وعدد آخر من المسؤولين.

ويجري أكول مباحثات مع وزير التعاون الدولي والتنمية والفرانكفونية ومستشار الرئيس جاك شيراك للشؤون الإفريقية وكبار المسؤولين بمجلس الشيوخ الفرنسي والجمعية الوطنية، إضافة إلى مدير عام اليونسكو وممثلين لمجموعة من الشركات الفرنسية.

وقال السفير محمد صلاح الدين في تصريح صحافي له امس إن المباحثات تشمل عملية السلام الشامل وضرورة إيفاء الدول المانحة بما بتعهداتها في مؤتمر أوسلو الذي عقد العام الماضي.

كما يتم البحث في قضية دارفور بعد توقيع اتفاقية أبوجا و«أهمية تعاون المجتمع الدولي من اجل تنفيذ الاتفاقية»، الى جانب المساعي الجارية لحل مشكلة شرق السودان ومشكلة جيش الرب الأوغندي في جنوب البلاد.

وينتظر أن ينتقل أكول من باريس إلى بروكسل لإجراء مباحثات مع وزير الخارجية البلجيكي، ومع المسؤولين في مفوضية الاتحاد الأوروبي.